تدابير مكافحة التضخم وتداعياتها على نمو الناتج ومستوى التشغيل في العراق للمدة 2004-2017

م. د. عفيفة بجاي شوكت*

المستخلص

يعد التضخم من المواضيع التي تستقطب اهتمام الباحثين باعتباره من الظواهر الاقتصادية الاكثر شيوعا في زماننا الحاضر ولها جذور في الازمان الماضية, فهي ظاهرة سايرت كافة الانظمة الاقتصادية وشملت كل البلدان متقدمة كانت ام نامية , وقد شغلت صناع وواضعي السياسة الاقتصادية لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية لذلك جاءت سياسة مكافحة التضخم لتحقق هدف استقرار الاسعار, لذا تم تقديم هذه الدراسة لتسلط الضوء على سياسة مكافحة التضخم والياتها المتبعة في تخفيض التضخم وعلى متطلبات نجاحها واستراتيجياتها وتضمنت الدراسة أيضا بحث واقع التضخم في العراق وكيفية استهدافه في العراق وما يولده من انعكاسات على الناتج ومستوى التشغيل.

Measures to combat inflation and its implications for the growth of output and the level of employment in Iraq

Abstract

extracted is inflation is one of the topics that attracts the attention of researchers as one of the most common economic phenomena of the present day and has roots in the past times, it is a phenomenon that has followed all economic systems It included all developed or developing countries, and it has occupied economic policy makers and makers because of its negative economic and social effects, so the anti-inflation policy came to achieve the goal of price stability, so this study was presented to highlight the policy of combating inflation and its mechanisms to reduce Inflation and the requirements of its success and strategies also included the study discussing the reality of inflation in Iraq and how to target it in Iraq and its implications for output and the level of employment

- **عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية , كلية الادارة والاقتصاد**

المقدمة

تتبنى البلدان سياسات متنوعة لانجاز اهدافها الاقتصادية , ومن بين تلك السياسات مكافحة التضخم التي تعد من السياسات الساعية الى تخفيض التضخم والحفاظ على استقرار معدلاته , وقد حاولت البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تسخير مالديها من سياسات اقتصادية فاعلة لتخفيض معدلات التضخم ومن ابرز السياسات الم.ستخدمة السياستين النقدية والمالية لما لهما من امكانات مؤثرة في عدة مؤشرات من ابرزها التضخم .

ومن البلدان التي سعت للسيطرة على معدلات التضخم العراق فقد تصدى البنك المركزي العراقي لتلك المشكلة وجعلها ضمن اولوياته واتجه لاستخدام السياسة النقدية باعتبارها سياسة اقتصادية فاعلة لمكافحة التضخم وقد مارست هذه السياسة دورها من خلال التاثير على كل من العرض والطلب النقدي من خلال مجموعة من الاجراءات والتشريعات المختلفة ,وحتى تتمكن هذه السياسة من تحقيق هدف التوازن لابد من التكامل والتناسق مع بقية السياسات كالسياسة المالية لان عدم التناسق او التكامل قد يشكل عائقا امام تحقيق التوازن الاقتصادي مما يؤثر سلبا على مستويات النمو الاقتصادي التشغيل

مشكلة البحث

يعد التضخم مأزقا حقيقيا تشتد خطورته تشتد خطورته في الاقتصادات التي تعاني من اختلالات بنيوية , والاقتصاد العراقي كما هو معروف اقتصاد ريعي يعاني من اختناقات في جهازه الانتاجي كانت سببا في تزايد تلك الخطورة , وان السياسات الاقتصادية المتصدية لهذه الظاهرة وفي مقدمتها السياسة النقدية والسياسة المالية قد واجهت صعوبات في محاولتها تخفيض معدلات التضخم , ومن اهم العقبات عدم التكامل والتناسق بين السياسات المشار اليها.

الاهمية

يستمد البحث اهميته من كونه يتناول ظاهرة اقتصادية منتشرة في اغلب البلدان المتقدمة والنامية فقد وصلت معدلات التضخم خاصة في البلدان النامية ومنها العراق الى مستويات مرتفعة مما يستلزم وضع معالجات وسياسات تكافح هذه الظاهرة لاجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفرضية

ان اجراءات وسياسات مكافحة التضخم في العراق ينتج عنها انخفاض معدلات نمو الناتج ومستوى التشغيل

الاهداف

يمكن ايجازها بالنقاط الاتية :

1- الاحاطة بمفهوم سياسة مكافحة التضخم وكل مايتعلق به

2-توضيح اجراءات مكافحة التضخم في العراق ومعوقاتها واثارها

الحدود

يتناول البحث اقتصاد العراق خلال المدة الزمنية الممتدة لما بعد 2003 اطارا لحدوده الزمانية والمكانية

الهيكلية

تتألف الدراسة من مبحثين هما:

الاول:مفاهيم نظرية في سياسات مكافحة التضخم

الثاني: استهداف التضخم في العراق وانعكاساته على مستوى الناتج والتشغيل

المبحث الاول

مفاهيم نظرية في السياسات المضادة للتضخم

المطلب الاول: مفهوم مكافحة التضخم Anti-inflation

ينطوي مفهوم مكافحة التضخم على انتهاج سياسة نقدية مقيدة [1]اوانهاعمليةابقاء التضخم دون مستويات معينة [2]، كما يعبر عن مكافحة التضخم بانها برامج اقتصادية كلية هدفها تحقيق مستوى منخفض من التضخم مع الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو الحقيقي ومستوى منخفض من البطالة واستقرار مالي ونسبة عجز معقولة[3] ، ويمكن ايضا ان نعبر عن مكافحة او استهداف التضخم بانه نظام له هدف صريح كمي ورقمي يتم من خلال تحديد مستوى للتضخم ضمن افق زمني محدد مع مراعاة عدم وجود اهداف وسيطة كهدف سعر الصرف.[4]

مما تقدم نخلص الى ان مكافحة التضخم هي مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية المتناسقة والكفيلة بخفض المعدلات التضخمية والحفاظ على معدلات نمو وتشغيل ايجابية مرتفعة.

المطلب الثاني:رؤية المدارس الاقتصادية المعاصرة لسياسات مكافحة التضخم.

يسعى هذا المطلب الى التعرف على اهم الحلول التي طرحت من قبل المدارس الاقتصادية الراسمالية لظاهرة التضخم، ويمكننا تتبع تلك الآراء كما يأتي:

اولا: الرؤية الكينزية

لقد شهدت الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الستينات من القرن الماضي سيطرة التحليل الكينزي فكرا وتطبيقا على الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ، وحاولت الادارات الاقتصادية خاصة الادارة الامريكية للرئيس الاسبق نيكسن* احتواء الازمة عن طريق ما يعرف بسياسة ادارة الطلب (Demand management) التي اعتبرت سياسة مناسبة لمواجهة التضخم الناشئ عن فائض الطلب ، فالكينزيون يعتقدون ان السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن ان تخفض معدل التضخم ، بالرغم من انها ستأخذ وقتا طويلا والناتج والعمالة سوف يكونان تحت مستوياتهما التوازنية في الاجل الطويل خلال هذه الفترة وطبقا للكينزين فأن اسعار معظم السلع مرتبط مع نفقات الانتاج التي تشكل نفقات العمل جانبها الاكبر . ولذلك يعتقد الكينزيون ان تغيرات الاسعار تعكس التغيرات في الاجور النقدية[5], وأن كثيرا من الكينزين– ان لم يكن معظمهم– يؤيدون استخدام سياسات اخرى تنسجم مع سياسة ادارة الطلب (سياسات مالية ونقدية اقل توسعا) ، فعلى سبيل المثال برنامج ترشيد الاسعار – الاجور الذي وجد في ادارة الرئيس كارتر قد نفذ كمحاولة لتحقيق معدل تضخم اكثر انخفاضا [6]، غير ان تطبيق هذ البرنامج ادى الى نتائج سلبية ، فقد انخفض حجم الانتاج الصناعي الامريكي وتضاعف معدل البطالة تقريبا وظل الاتجاه العام للأسعار مرتفعا.[7]

ثانيا: الرؤية النقودية

يختلف النقديون عن الكينزيين في ثلاث قضايا تتعلق باساليب تقليل التضخم هي:

فعالية السياسة المالية،التكاليف، كفاءة برامج ترشيد الاجور والاسعار.

فقد اعتقد النقديون ان السياسة المالية إذا لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقد، فإنها تكون غير فعالة على الاقل في الاجل الطويل. ومن ثم فهم يرون ان الانخفاض في معدل التضخم، يقتضي انخفاضا في عرض النقود. وبقدر تعلق الامر بكلفة تقليل التضخم، فأن النقديين يرون التكاليف ليست بالكبر الذي افترضه معظم الكينزيين ، كما يرفض النقديون ترشيد الاجور والاسعار الذي يعتقد الكينزيون بضرورته للحد من ارتفاع معدلات التضخم.[8]

لقد دعى (ملتون فريدمان) الى انتهاج سياسة نقدية انكماشية ، كوسيلة لعلاج التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة وان النقود في الاجل الطويل حيادية اي لا تؤثر على الإنتاج والاستخدام ، فالحد من تزايد عرض النقد ينتج عنه انخفاض التضخم, والبطالة ستستقر عند معدلها الطبيعي في الامد الطويل .[9]وبالرغم من ان اتباع السياسة المذكورة انفا نجح في ابقاء التضخم منخفضا الا انها بقيت عقيمة اتجاه مايشهده الاقتصاد الراسمالي من انكماش حاد وتفاقم البطالة واتجاه معدلات النمو اتجاها سالبا لضعف اسواق العمل وانخفاض الاجور الحقيقية.[10]

ثالثا : رؤية التوقعات الرشيدة Rational Expectations**

تعد التوقعات على جانب كبير من الاهمية في الاقتصاد الكلي , والتوقعات الرشيدة هي تلك التوقعات التي تقوم على كفاءة استعمال البيانات المتاحة وثيقة الصلة بالموضوع والتي يمكن ان تصمم للتقليل ما امكن من عدم التأكد[11]، وفيما يخص موضوع خفض التضخم ، يمكن تلخيص اهم افكار هذه المدرسة بنقطتين اساسيتين الاولى التحكم بعرض النقد في الاقتصاد للتأثير على الطلب الكلي والناتج ، والثانية تتلخص بان السياسة النقدية ذات اثر محدود في المتغيرات الحقيقية في الاجل الطويل [12]، كما يعتقد انصار التوقعات العقلانية بإمكانية نجاح السياسات النقدية والمالية ، في حال اتسمت بالمصداقية والشفافية وتكون معلنة وواضحة لفترات زمنية قادمة لتساعد الافراد على توقعات رشيدة وسليمة.[13]

رابعا : رؤية اقتصاديات جانب العرض

تبنت هذه المدرسة سياسات انعاش الانتاج المتمثلة بالحد من تدخل الحكومة في الاقتصاد ويكون ذلك عن طريق تخفيض الضرائب والتدخل الحكومي في آلية تحديد الاجور والاسعار[14] ، مما يحفز المستثمرين على الاستثمار وزيادة الانتاج ، وقد خفض معدل الضريبة الحدية من 50 % سنة 1981 الى 28 % سنة 1987 .[15]

كما يذكر ان المدرسة المشار اليها سابقا قد اولت اهتماما كبيرا لجانب العرض على حساب الطلب ، اذ ان فائض العرض سيخفض الاسعار ، وان المستهلكين سيزيدون الطلب نتيجة لذلك ويتحقق التوازن[16] ، وفيما يخص السياسة النقدية فان انصار هذه المدرسة يتفقون مع النقوديين فيما يخص اعتقادهم بان التضخم ظاهرة نقدية يمكن مكافحتها بواسطة سياسات واجراءات نقدية انكماشية ، الا انهم قد تراجعوا (بشكل ما) عن هذا الرأي ، فهم يعتقدون بضرورة

اتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت لكي لا تؤدي الى ضغوط تضخمية ، لان سياسة الانكماش تترك اثارا سلبية على الاستثمار والعرض الكلي.[17]

المطلب الثالث: الاليات المتبعة في تخفيض التضخم

اولا: السياسة النقدية

تعتبر على رأس السياسات المستخدمة لتحقيق التوازن الاقتصادي وبإدارة مباشرة من البنك المركزي من خلال احداث تغييرات في عرض النقد تتلاءم والاوضاع السائدة في البلد.

وينطوي مفهومها على مجموعة الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتغيير كمية النقود والسيولة في المجتمع لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتأثير على النشاط الاقتصادي وتقليل تقلباته والتحكم بالاستهلاك والقدرة الشرائية وغيرها .[18]

وتستخدم ادوات السياسة النقدية لتقليص الفجوة التضخمية وتكون مباشرة او غير مباشرة ويمكن ايجازها بالاتي :

1- ادوات الرقابة غير المباشرة[19]

أ- عمليات السوق المفتوح Open Market Operations

وتعد من اهم ادوات السياسة النقدية المستخدمة للتأثير في كمية العرض النقدي وتستند على شراء وبيع السندات الحكومية واذونات الخزينة في الاسواق المالية، فعندما ويدخل البنك المركزي للأسواق المالية كبائع للسندات واذونات الخزينة للجمهور او للقطاع المصرفي،غاية منه في تخفيض السيولة النقدية .

ب-متطلبات الاحتياطي Reserve Requirements

يقصد بها الحد الاعلى من الارصدة النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل التزامها غير المشروط بالدفع عند الطلب، فعند تطبيق سياسة نقدية انكماشية سيتم رفع هذه النسبة لمنع المصارف عن التوسع في تقديم القروض.

ج-معدل الخصم Discount Rate

احد الاساليب المطبقة للتأثير على السيولة النقدية وبرفعه تنخفض قدرة المصارف على منح الائتمان

2- ادوات الرقابة المباشرة:

عندما يضعف تأثير ادوات الرقابة غير المباشرة في الاقتصاد النقدي يتجه البنك المركزي لادوات الرقابة المباشرة , وهي قيام السلطة النقدية بتوجيه تعليمات للمصارف تخص القروض المراد منحها واسعار الفائدة المستلمة من المقترضين والمدفوعة للمودعين او اية امور اخرى تتعلق بالزبائن [20]. ويمكن تقسيمها لما يأتي:

الادوات الكمية

ويمكن تلخيصها كما يأتي :[21]

1- الرقابة على الائتمان: يتم تقييد الائتمان الذي تمنحه المصارف من خلال منح حد اعلى لحجم الائتمان، في حالة التضخم،مع امكانية منح القروض فقط للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في احداث التضخم وتقييده نحو المتسببة في احداثه .

2- الاحتفاظ بنسبة دنيا للسيولة: يقصد بذلك إجبار المصرف التجاري على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة تجنباً لإفراطه بمنح القروض وتقليص قدرته على التوسع في الاقراض.

أ- **الادوات النوعية :**

وتتلخص بالآتي :[22]

1- الاقناع الادبي: امكانية اقناع المصارف بتنفيذ البرامج التي يرغب بها البنك المركزي .

2- الاعلام: ويتم عن طريق توضيح الحقائق بالأرقام والبيانات المختلفة عن الاقتصاد القومي .

ثانياً: السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء في وقت الركود او التضخم لقدرتها في التأثير على مستوى التشغيل والناتج والاسعار[23] ، ويشير مفهومها الى اسلوب تخطيط بنود الايرادات العامة وبنود

النفقات الحكومية على نحو يساعد على استقرار الاداء وتحقيق اهدافا متنوعة .[24] ولتخفيض التضخم تعمد الحكومة الى السياسة المشار اليها لتخفيض حجم الانفاق العام ، ويمكن توضيح تلك الادوات كما يأتي :

1- الضرائب :

هي من مصادر الايرادات العامة المهمة في كلا البلدان المتقدمة والنامية، اضافة الى كونها احد ادوات الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم تلجأ الحكومة الى زيادة معدلات الضرائب بهدف الضغط على حجم الطلب وبالتالي انخفاض حجم الانفاق الكلي واعادة التوازن الى الاقتصاد وفي هكذا امور لابد من معرفة الوقت المناسب الذي يمكن فيه رفع الضرائب وتحديد نوعها .[25]

2- الانفاق العام:

يقصد به ما تنفقه الدولة بواسطة مؤسساتها لإشباع الحاجات العامة، ويتم اللجوء الى تخفيض الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري لتقليل الطلب الكلي للوصول الى التوازن والاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار، وبقدر تعلق الامر بالإنفاق الاستهلاكي فانه تم التركيز على اوجه الانفاق المتعلقة بالسلع غير الضرورية والحد من صور الاسراف والتبذير في مؤسسات الدولة، مع الحفاظ بقدر الامكان على الانفاق الموجه لزيادة طاقة البلد الانتاجية .[26]

ثالثا: سياسة سعر الصرف

يحاول العديد من البلدان النامية توظيف اسعار الصرف لمكافحة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته،وبالامكان النظر الى برامج التثبيت التي تحتوي مسارا معلنا لحدود تغيرات اسعار الصرف الاسمية اساليبا لتخفيف حدة التضخم. وقد تم تطبيق مثل هذه البرامج في بلدان جنوب امريكا ذات معدلات التضخم العالية ، وبلدان شرق اوربا ذات الاقتصادات المتحولة والتي شهدت موجة تضخم بعد انهيار انظمة الاقتصاد الاشتراكي ، فبعد ان كانت هذه البلدان تسجل تضخم بنسبة (100 %) قبل تطبيق البرامج المشار اليها آنفاً . نجحت في تحويل مسار التضخم*** الا ان مدى نجاحها يعتمد على مدى اتساق برامجها مع السياسات الاخرى ، كالنقدية مثلاً ، فزيادة عرض النقود المقترنة

بثبات او تغير اقل في المعروض السلعي او الخدمي سينتج عنها ارتفاع الاسعار واستمرار ذلك سيؤدي الى حدوث التضخم .[27]

رابعا : سياسة الدعم الحكومي

تطبق سياسات الدعم الحكومي في معظم بلدان العالم الا ان درجة تطبيقها تختلف من بلد لآخر تبعا لفلسفة نظام ذلك البلد ، ومن ابرز اشكال الدعم الحكومي هي :[28]

1- خفض الاسعار : يعد من اكثر اشكال الدعم انتشاراً خاصة في الاقطار العربية، حيث تنتهج هذه البلدان سياسة التخفيض المباشر لأسعار بعض السلع او الخدمات الى اقل من تكلفة انتاجها او استيرادها مثل التخفيض المباشر لبعض انواع الوقود وخدمات الكهرباء والماء.

2- تقليل الضرائب والرسوم : تخفف بعض البلدان العبئ الضريبي لدعم بعض المواد الغذائية الاساسية ومدخلات الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي بهدف تمكين السلع المصنعة من المنافسة المحلية والدولية.

تجدر الاشارة الى ان التوسع في سياسات الدعم الحكومي قد يفرز جملة من التداعيات ، ابرزها العبئ المالي على موازنة الدولة وفقدان جزء من الايرادات العامة الناتج عن الاعفاء الضريبي.

خامسا : صناديق الثروة السيادية

تعاظم دورها محلياً ودولياً ، اذ تعد هذه الصناديق خاصة في البلدان المصدرة للنفط اداة مهمة في لتحصين الاقتصادات المحلية من الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات اسعار النفط العالمية[29] . وقد تم دراسة عينة تكونت من سبعة بلدان مصدرة للنفط انشأت صناديق للثروة وهي البحرين ، تشيلي ، الكويت ، المكسيك ، النرويج ، سلطنة عمان والسودان وشملت العينة ايضا ستة بلدان لم تنشأ هذه الصناديق وهي مصر ، اندونيسيا،نيجيريا،السعودية ،الامارات والمملكة المتحدة,وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها كالاتي :[30]

1- تذبذب عرض النقود يكون اقل في حالة البلدان التي لديها الصناديق المذكورة مقارنة بالبلدان التي ليس لديها صناديق مماثلة .

2- لقد لوحظ ان معدلات التضخم في هذه البلدان اقل بحوالي الربع مقارنة بالبلدان التي ليست لديها تلك الصناديق .

3- انخفاض التذبذب في سعر صرف العملات لبلدان ذات صناديق الثروة وهذا له انعكاس على المستوى العام للأسعار في البلد.

المطلب الرابع : متطلبات نجاح تدابير مكافحة التضخم

لغرض ضمان فاعلية الاجراءات اللازمة لتخفيض التضخم ، لابد من توفر مجموعة شروط يمكن اجمالها بما يأتي :-

اولا : استقلالية البنك المركزي

وتعد من اهم الشروط لمساعدة البنك للوصول الى هدفه ومنحه الحرية الكاملة في التصرف والتحرك لتصميم سياسته وعدم تدخل الحكومة في عمله او الزامه بتنفيذ اجراءات وسياسات ذات دوافع تعكس المنافع السياسية على حساب الاقتصادية[31]، اضف الى ذلك ان الاستقلالية المذكورة ستكون عامل مساعد لابقاء التضخم عند مستويات متدنية ، كما ان الاستقلالية لاتنفي دور الحكومة بل ان لها حقا في تحديد الاهداف النهائية للسياسة النقدية .[32]

ثانيا : البنية الاساسية

لابد من توفرها بشكل متطور لتمكين البنك من وضع توقعات لمعدل التضخم المستقبلي بشكل دقيق الى حد ما وتمكينه من جمع البيانات عن تطورات الطلب النقدي واسعار الاسهم والسندات وسوق العمل وغيرها.[33]

ثالثا : استقرار الاقتصاد الكلي

يمكن اعتبار عدم استقراره من معوقات السيطرة على التضخم ، فمثلا التمويل النقدي لسد العجز الحكومي بإمكانه عرقلة الجهود الرامية لتخفيض التضخم ، بينما يمكن اعتبار استقرار الاسواق المالية معززا لتلك الجهود .[34]

رابعا : الادارة الضريبية الكفوءة

تعد الضرائب من الموارد والادوات المالية المهمة التي يعتمد استخدامها على التوقيت المناسب وعلى مدى توفر جهاز ضريبي ذو كفاءة عالية وعلى التشريعات المناسبة .[35]

خامسا : سياسات الانفاق الملائمة

انطلاقا من واقع كل من البلدان الرأسمالية والنامية تنطلق السياسة الانفاقية ففي الرأسمالية تسعى هذه السياسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، اما في النامية توجه نحو بناء جهاز انتاجي متطور .[36]

المطلب الخامس : استراتيجيات استهداف التضخم

عند الحديث عن التقنيات المضادة للتضخم ينبغي ان توجد رؤية التنفيذ وتحقيق الاهداف من خلال تبني استراتيجيات محددة ، وقد حاولنا الالمام نوعا ما بتلك الاستراتيجيات وكما يأتي :

اولا : الاستهداف الصريح للتضخم

هي احد اوجه سياسة البنك المركزي لاستهداف التضخم وتتميز بمرونة التطبيق وتضييق المدى المستهدف تدريجياً مع هدف استقرار الاسعار في الامد الطويل ، ونقصد بمرونة التطبيق مرونة تعامل البنك المركزي مع صدمات الطلب والعرض الكليين من خلال توجيه ادواته لتحقيق المعدل المستهدف .[37]

وقد استخدمت نيوزلندا هذه الاستراتيجية وحددت هدفا واحدا تمثل في استقرار الاسعار ونتيجة لتطبيق هذه الاستراتيجية حققت نيوزلندا انخفاضا تدريجيا وفق المدى المستهدف ، ما عدا بعض الانحرافات المؤقتة نتيجة لتضارب بعض السياسات ، وفعلا تم حدوث تغييرا في الاداء الاقتصادي في ذلك البلد نتيجة فترة انتعاش اقتصادية بدأت اواخر عام 1991 واستمر التضخم بالانخفاض النسبي ، فقد بلغ متوسط التضخم 1% ما بين عامي 1991 و 1994 بعد ان وصل الى 17 % عام 1985 ، الا ان معدل التضخم ارتفع مرة اخرى عام 1995 ليصل الى 4% ، بعدها انخفض الى 2 % وحافظ على هذا المستوى منذ سنة 1996 وحتى2007 ، وبدء يتصاعد تدريجيا ليصل الى 4 %سنة 2009 .[38]

رغم التذبذب في معدلات التضخم والذي يمكن ان يكون مقبولا الى حد ما ، الا انها تظهر مدى نجاحها وقد استطاعت تخفيض التضخم في نيوزلندا.

ثانياً: الاستهداف الضمني للتضخم:

تكون سياسة استهداف التضخم في هذه الحالة ضمن مجموعة سياسات اصلاحية تأخذ شكل برامج استقرار لتعزيز مرونة الاقتصاد واستقراره المالي وتحسين اداءه والحفاظ على ثقة المستثمرين الاجانب والمحليين على حد سواء ، فقد تبنت تركيا هذه السياسة بعد تعرض اقتصادها لمجموعة ازمات نقدية ومالية مرتبطة بالعملة للسنوات (1994,1997,2001,2004), وعلى الرغم من عدد وحجم هذه الازمات فقد تمكنت في اقل من عشرين سنة ان تتحول الى بلد يصنف عالمياً في مرحلة النمو الى بلد من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة ، ويرجع هذا التحول الى الانضباط في تجسيد برامج انعاش الاقتصاد التي اعتمدتها الحكومة لمواجهة مختلف الازمات التي مر بها الاقتصاد التركي [39]، فبعد تعديل قانون البنك المركزي في عام 2001 الذي يهدف الى زيادة درجة استقلاليته وحل مشاكله مع الخزانة العامة والتخلص من الهيمنة المالية ، قام بتصميم عدد من النماذج لتقرير وضع الاقتصاد الى جانب اصدار تقارير شهرية دورية خاصة بسوق النقد الاجنبي والسياسة النقدية وكان لهذه الشفافية الجديدة آثار في زيادة ثقة المتعاملين كما عمد البنك الى التدخل من خلال الاعلان عن عمليات شراء معلنة في السوق في الفترات التي شهدت زيارة في تدفقات العملة الاجنبية او في حالة وجود تقلبات كبيرة في قيمة العملة المحلية [40] وبذلك اعلن البنك المركزي التركي والحكومة عن هدف تخفيض التضخم كهدف اساسي للمدة (2002–2005) وكانت تجربة ناجحة ، فأثناء مدة الاستهداف انخفض التضخم من (68%) سنة 2001 الى (7.7%) سنة 2005 واستمر تخفيض التضخم ووصل الى (3.5%) سنة 2007 .[41]

مما تقدم يتضح ان هذه الاستراتيجية تكون بدايتها ضمن برامج اصلاحية لسعر الصرف والسياسة الاستثمارية وبعد ذلك تبرز كسياسة معلنة وصريحة بحيث تمثل الهدف الاساسي.

ثالثاً : استهداف التضخم التدريجي

يدعى اقدام البنك المركزي على وضع افق زمني طويل المدى لأحداث تعديلات ضرورية لمستوى التضخم المستهدف باستراتيجية الاستهداف التدريجي للتضخم ، ويرجع ذلك الى وجود تباطؤات زمنية اطول بين تأثير ادوات السياسية النقدية وبين نتائج التضخم ومن البلدان المتبنية لهذه الاستراتيجية كندا و تشيلي ، ففي سنة 1991 سعت كندا الى تحقيق هدف استقرار الاسعار كهدف اساسي لسياسة نقدية طويلة الاجل وتسخير كل ادواتها لتحقيقه . اما في تشيلي فقد استطاع بنكها المركزي تعديل نسبة التضخم لتصل الى (3%) سنة 1999 بعد ما شهدت تقلبات كبيرة في السابق جراء سياسة التمويل بالعجز، وقد نفذت السلطات تعديلات متعددة في سياسة استهداف التضخم لتتلائم مع متطلبات المرحلة القادمة بعد الانخفاض المحسوس لمعدلات التضخم ، وتتجسد هذه التعديلات بالحفاظ على استقرار معدلات التضخم والحد من ارتفاعها [42]، مما تقدم نستنتج انه بالرغم من تعدد استراتيجيات استهداف التضخم الا انها تصب جميعها لتحقيق هدف السيطرة على التضخم واستقرار معدلاته.

المبحث الثاني

استهداف التضخم في العراق وانعكاساته على نمو الناتج والتشغيل

المطلب الاول : واقع التضخم في العراق

شهد الاقتصاد العراقي منذ عقود ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم ، وبشكل عام نعتقد ان المصدر الرئيسي لارتفاع الاسعار في العراق ، كما هو الحال في معظم البلدان النامية ، يعود الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعلى وجه الخصوص القطاعات الزراعية والصناعية والتجارة الخارجية ، فتخلف القطاع الزراعي غالباً ما يولد مشاكل في توفير السلع ، وتعاظم الاسباب الهيكلية اضف اليها الاسباب النقودية , ادى الى ان يشهد الاقتصاد العراقي في عقد التسعينات من القرن الماضي ظاهرة التزامن بين التضخم والبطالة, لتسبب ازمة التضخم الركودي. ومنذ عام 2003 ظهرت حالة التصاعد في معدلات التضخم الناجمة عن توسع العرض النقدي الذي تجسد بزيادة العملة في التداول بمعدل نمو قدره (167.8%) و (136.9%) على التوالي عام 2006 مقارنة بعام 2003 ليبلغ حوالي (15.5) و (10.9) ترليون د.ع على التوالي للعام ذاته ، ويعود السبب الى الانفتاح الاقتصادي بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه

، وكنتيجة لتحسن الاوضاع المعيشية التي ادت الى تحول هيكل الطلب الداخلي وتزايد الميل الحدي للاستهلاك وتوقف الانتاج المحلي وتبعا لذلك ازدادت الاستيرادات لمختلف انواع السلع.[43]. والجدول (1) يبين معدلات التضخم في العراق للسنوات (2005–2017).

جدول (1)

معدلات التضخم في العراق للسنوات (2005–2017)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	36.9	53.2	30.8	2.7	(2.8)	2.5	6.5	5.4	2.0	2.2	1.4	0.5	0.2

المصدر:

- ***وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، عدة اعوام***
- ***– البنك المركزي، تقرير السياسة النقدية، 2013***

نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع معدلات التضخم للسنوات (2005–2007)ارتفاعا حادا نتيجة اقدام الحكومة على تنفيد الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي الزمتها ، أي الحكومة العراقية، بتخفيض الدعم عن اسعار النفط والبطاقة التموينية وغيرها من الشروط بهدف حذف ديون العراق مما تسبب بارتفاع مستوى الاسعار، و بعد عام 2007 أصبحت معدلات التضخم أكثر استقرا را نتيجة لإجراءات البنك المركزي العراقي في استهداف التضخم [44] فقد تمكن البنك المركزي من تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار واستمر الانخفاض في معدلات التضخم ليصل الى (0.2%) عام 2017 .

المطلب الثاني: دور البنك المركزي العراقي في استهداف التضخم

تتحمل السلطة النقدية مسؤولية رسم وتنفيذ سياسة استهداف التضخم وتحقيق الهدف المعلن لهذه السياسة، ولكن هذا يحتاج ركائز اساسية متمثلة بالأطر المؤسسية والتنظيمية للبنك المركزي، ومن أهم تلك الركائز استقلالية البنك المركزي والتي تعد شرطا اساسيا لتطبيق سياسة الاستهداف المشار اليها، وقد تم ذلك بعد صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي ذو الرقم (56) لعام 2004 ، والذي ينص على استقلالية البنك في اداء مهامه واعماله وتحقيق اهدافه ورسم وتنفيذ وتعديل سياسته بعيداً عن التدخل الحكومي [45] كما حدد الهدف الاهم للبنك المركزي والمتمثل بالسعي

لتحقيق والحفاظ على استقرار السعر المحلي والنظام المالي وتعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في العراق – كما جاء في المادة (3) من هذا القانون ,وبناءاً على ذلك عمد البنك المركزي الى استخدام آليات معينة لتحقيق غايته في مكافحة التضخم بعد عام 2004 تتلخص بما يأتي : [46]

اولا: سعر صرف العملة المحلية

تم استخدام سعر الصرف كهدف وسيط ضمن حزمة اجراءات البنك المركزي لرفع قيمة الدينار العراقي وتقليص الفرق بين السعر الاسمي والسعر الحقيقي لإيقاف التوقعات التضخمية , وبسبب ما يمتلكه العراق من وفرة نسبية من العملة الاجنبية بعد تحسن صادراته خلال الاعوام التي تلت 2003 ، فقد اخذ البنك المركزي دوره كبائع للعملة الاجنبية كآلية اساسية من اجل تقليص الاثر التضخمي للإنفاق الحكومي جزئياً ، فقد اصبحت سياسة رفع قيمة الدينار عن طريق مزاد العملة من خلال ربطه بسلة عائدات النفط تقف حائلاً امام نمو واستفحال ظاهرة الدولرة ، وبالشكل الذي جعل السوق النقدية تستعيد جزء من توازنها عن طريق تعظيم الطلب على الدينار العراقي والقدرة على تحجيم الكتلة النقدية وتهدئة الاتجاهات السعرية المتصاعدة ، والجدول (2) يوضح ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الامريكي ، فبعد ان كان الدولار الواحد يعادل 1452 دينار عراقي بحسب سعر نافذة العملة (مزاد العملة للبنك المركزي) انخفضت قيمته أي الدولار امام الدينار ليصبح (1170) سنة 2009 ولكن بعدها عاود الارتفاع ، لكن بأقل مما هو عليه سنة 2004 ، ليستقر عند 1190 سنة 2017 .

اما سعر الصرف الموازي لم يكن بعيدا عن سعر صرف النافذة – لكل سنة على حدة – فبعد ان سجل الدولار اعلى قيمة امام الدينار سنة 2006 والتي بلغت 1475 الا انها انخفضت سنة 2009 لتبلغ 1182 لتستقر بعد ذلك عند 1258 سنة2017.

مما تقدم نعتقد ان سياسة استقرار سعر صرف الدينار وزيادة احتياطيات العملة الصعبة الناتج عن ارتفاع تدفقاتها مقابل النفط [47]، قد حققت هدفها في تقليص تذبذب قيمة العملة المحلية الى حدٍ ما، باستثناء بعض التذبذبات الناجمة عن تزعزع الوضع الامني والسياسي في العراق.

جدول (2)

معدل سعر الصرف بالدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للسنوات (2004–2017)

السنة	سعر النافذة	سعر الصرف الموازي
2004	1452	1453
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1183	1185
2011	1183	1196
2012	1179	1233
2013	1179	1232
2014	1188	1214
2015	1190	1247
2016	1190	1275
2017	1190	1258

المصدر:

-البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية لسنوات متعددة، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد.

-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، عدة سنوات.

ثانيا: سعر الفائدة

بعد عام 2004 اتخذ البنك المركزي العراقي من سعر الفائدة اداة غير مباشرة لرفع سعر صرف الدينار ومعالجة التضخم ، على اساس ان رفع الفائدة يشكل ضمانة لقيمة الادخار الفعلية ، وبالتالي التشجيع على الادخار النقدي وسحب السيولة النقدية الفائضة والاحتفاظ بها كودائع لدى المؤسسات الايداعية كشكل من اشكال الاحتفاظ بالثروة والدخل ، هذا الاجراء سيضغط الطلب الاستهلاكي ومعدل التضخم والجدول (3) يبين اسعار الفائدة المدفوعة والمستلمة للجهاز المصرفي العراقي للسنوات (2004–2017) ،فالبنك المركزي اتجه الى رفع سعر فائدة البنك من 6% سنة 2004 الى 16.75% سنة 2008 ، وذلك لتشجيع الادخار وتقليل الاقتراض ، ولكن بعد تلك المدة خفض البنك سعر الفائدة ، للمساهمة في حل مشكلة بطالة الشباب من خلال تشجيعهم على الاقتراض والاستثمار وتامين قدر من حاجاتهم [48] ، ولا يختلف حال الفوائد التي تستوفيها المصارف ، الا انها تتميز بنسبها المرتفعة مقارنة بفائدة السياسة ولكن مع ذلك فهي تتجه نحو الانخفاض النسبي كلما تقدمت السنوات ، اما الفوائد التي تدفعها المصارف للمودعين فانها تقل كثيراً عما تستلمه مما يؤثر سلباً على الادخار.

جدول (3)

اسعار الفائدة المدفوعة والمستلمة للجهاز المصرفي العراقي للسنوات(2004–2017)

السنة	فائدة البنك(السياسة)	الفائدة المدفوعة من قبل المصارف للقروض مدة سنة	الفائدة المتحصلة للمصارف	
			قروض متوسطة الاجل %	قروض طويلة الاجل %
2004	6	8	12.9	13.5
2005	7	7.1	14	14.7
2006	10.2	7.27	14.48	15.13
2007	20	11.3	19.47	19.53
2008	16.75	11.88	19.5	19.57
2009	8.83	8.83	15.63	16.47
2010	6.25	7.09	13.83	14.33
2011	6	6.84	12.75	14.12
2012	6	6.78	13.03	13.74
2013	6	6.61	13.13	13.61
2014	6	6	12.37	13.10
2015	6	5.76	12.28	12.30
2016	4.33	5.65	12.30	11.75

2017	4	5.53	12.44	12.04

المصدر:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2017، ص ص 317 -318.

البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2017.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في مكافحة التضخم

كما ذكرنا سابقا ان لهذه السياسة دوراً هاماً لاستهداف التضخم بواسطة ادواتها واساليبها في تمويل عجز الموازنة العامة، ولضمان فاعلية السياسة المشار اليها لابد من التنسيق والتكامل بينها وبين السياسة النقدية ، فبعد صدور قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 كان ابرز قرار للبنك هو التوقف عن طبع النقود ، واللجوء الى اسلوب اخر هو التمويل بالدين عن طريق اصدار السندات وبيعها الى المصارف وسوق الاوراق المالية لتوفير التمويل ، وما يميز هذه السياسة انها لا تؤدي الى التضخم بل انها تعمل على نقل القوة الشرائية من الجمهور الى الحكومة ، وقد تؤدي هذه السياسة الى رفع معدلات الفائدة الحقيقية في القطاع المصرفي بسبب لجوء الحكومة الى التمويل بالدين ودخولها كمنافس للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة ، وذلك قد يرفع من مستوى الطلب على القروض وبالتالي رفع سعر الفائدة مما ينتج عنه انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص [49] ، وهذا قد يفسر لنا ارتفاع اسعار الفائدة في الجدول (3) .

كما ان تلك السياسة سعت بعد عام 2003 الى تنويع مصادر التمويل, وادارة الدين العام, وتشجيع الاستثمار, وتطبيق سياسة تقليص الدعم الحكومي ، فقد تم رفع الدعم تدريجياً عن مشتقات النفط وتخفيض تخصيصات برنامج دعم البطاقة التموينية بنسبة 25% وبالمقابل تم تخصيص رواتب لشريحة واسعة من المواطنين تحت عناوين مختلفة،هذه الاجراءات ساهمت في التسبب في ارتفاع الاسعار لجميع السلع والخدمات[50] ، وهذا يوضح لنا ان السياسة المالية كانت غير متناسقة مع النقدية حيث ان اجراءاتها تدفع باتجاه ارتفاع المعدل العام للأسعار بعكس اتجاه السياسة النقدية.

وفيما يخص الضرائب فقد شهدت مجموعة اصلاحات من ضمنها تخفيض الضرائب المباشرة على الاستثمارات الاجنبية من 45% الى 15% كحد اقصى بهدف تشجيعها [51] ، وقد صاحب فرض ضريبة على الدخل والرواتب والاجور والمخصصات زيادة الاعفاءات [52] ، اما الضرائب غير المباشرة فقد تم تعليق الضريبة الجمركية وفرض ضريبة اعادة الاعمار [53] ,ونتج عن ذلك تواضع الايرادات الضريبية ضمن المجموع العام للايرادات كما في الجدول (4) , وتضاءل دورها في تصحيح التقلبات الاقتصادية

جدول (4)

مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مجموع الإيرادات العامة على وفق الموازنة العامة للدولة في العراق للمدة (2004–2017) مليون دينار

السنوات	الضرائب المباشرة (1)	الضرائب غير المباشرة (2)	المجموع العام للإيرادات العامة (3)	نسبة3:1	نسبة3:2
2004	73613	81269	32982739	0.22	0.24
2005	184145	291016	40502890	0.45	0.71
2006	307943	282784	49055545	0.62	0.57
2007	440805	662572	54599451	0.80	1.21
2008	581351	444678	80252182	0.72	0.55
2009	739000	1116594	55209353	1.33	2.02
2010	881340	1001740	70178223	1.25	1.42
2011	141000	1160000	108807392	0.13	1.07
2012	1201000	1110000	119817224	1.00	0.93
2013	1390000	1486000	113840076	1.22	1.31
2014	1465261	489500	105386623	1.40	0.46
2015	1723688	480131	66470300	2.60	0.72
2016	3408420	441580	54409270	6.26	0.81
2017	4562818.1	1778725.7	77335900	5.9	2.3

المصدر:

وزارة المالية، دائرة الموازنة.

البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي.

المطلب الرابع: شروط نجاح تطبيق سياسة مكافحة التضخم.

حتى يتمكن البنك المركزي العراقي من تطبيق سياسة مكافحة التضخم لابد من توفر الشروط الآتية:

اولا: استقلالية البنك المركزي العراقي

وقد تم ذلك في عام 2004 وتحديداً بعد صدور قانون البنك الجديد وبموجبه نال استقلاليته في اداء مهامه وتحقيق اهدافه ورسم وتنفيذ وتعديل سياسته النقدية بعيداً عن تدخل الحكومة ، أي زيادة سلطة البنك المركزي العراقي وزيادة قدرته لاتخاذ القرارات الداعمة للاستقرار النقدي [54] .

ثانياً: الاعلان عن معدل رقمي مستهدف للتضخم.

بعد صدور قانون 56 عام 2004 ، يعلن البنك عن أي مؤشر رقمي يلتزم به كمعدل مستهدف للتضخم ، وذلك ناتج عن صعوبة السيطرة على معدلات التضخم من خلال الادوات النقدية الكلاسيكية ، لضعف تأثيرها على عرض النقد المرتبط اساسا بالانفاق الحكومي ، فلا بد من تبني مؤشر رقمي مشترك للتضخم يلتزم به صانعي السياسة الاقتصادية وتحديداً المالية والنقدية لبلوغ الهدف المحدد ، أي لابد من الاعلان الصريح وتحديد مجال مستهدف للتضخم.[55]

ثالثاً: اعتماد مبدأ الشفافية العالية.

تم اعداد المنشورات والمطبوعات لنشر البيانات والاحصائيات للعديد من المؤشرات الحقيقية والنقدية والاسعار وميزان المدفوعات وغيرها منذ عام 2004 التزاماً بمبدأ الشفافية العالية ، كما ونؤكد على ان استهداف التضخم يكون مشروطاً بشفافية ومصداقية عمل البنك في بلوغ اهدافه امام الحكومة والبرلمان ، وهو الامر الذي تنطبق عليه المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية. [56]

المطلب الخامس: معوقات مكافحة التضخم في العراق

تحيط بالتدابير اللازمة لمعالجة التضخم عدة صعوبات تتعلق بطبيعة وهيكل ونوع الاقتصاد، وأبرز تلك المعوقات هي:

اولاً: ضعف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تعد حالة عدم التناسق بين السياستين النقدية والمالية من سمات الاقتصادات النامية وقد اتضح ذلك من خلال تراكم مشكلة التضخم الركودي فيها ، فالسياسة المالية تتبنى معالجة الركود اولا وتضعه هدفا لها ، بينما النقدية تتبنى معالجة التضخم وتعطيه الاولوية وتضعه كهدف رئيسي وانطلاقة لتحقيق النمو [57] ، وهذا ينطبق على العراق ، فبالرغم من اتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة الا ان الانفاق الحكومي في تزايد مستمر ، اذ جعلت سياسات هذا الانفاق غير الرشيدة معدل الانفاق الاستهلاكي يصل الى 70–80% تقريبا من هيكل الانفاق الحكومي ، مما ساعد على خلق تيار اضافي للطلب امام قصور واضح للقطاع الانتاجي عن تلبية او خلق عرض سلعي مكافئ لهذا التيار ، وذلك ادى الى نمو الرقم القياسي للأسعار [58].

ثانياً: تضخم الكتلة النقدية

على الرغم من محاولة البنك المركزي، في ظل قانونه الجديد، اللجوء الى تفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة وخاصة الادخارية، واعتماد المزاد للسيطرة على كمية السيولة، الا ان الذي تحقق هو تقليل معدل العملة في التداول من(70.5%–45%) للاعوام 2004 – 2011 ثم ترتفع مرة اخرى الى 50% عام 2014، بينما شهد عرض النقد معدلات نمو مرتفعة باستثناء عامي 2014 و2015 اللتان سجلتا معدلات نمو سنوية سالبة ، وهذا لا يعني انخفاض في عرض النقد بشكل عام ، ويعود ذلك الى طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يتسم بارتفاع الطلب الحكومي على العملة المحلية لتغطية نفقاتها المتنامية , ويعد ذلك محفزا لزيادة عرض النقود وتحديا امام البنك ومواجهة لمعضلة التحرر من القيد الحكومي المتمثل بتمويل الانفاق العام المتنامي بشكل كبير[59].كما في الجدول (5)

جدول (5) تطور عرض النقود والانفاق العام ونسبة العملة في العراق للسنوات (2004–2017)

مليون دينار

السنة	النفقات العامة	عرض النقود	معدل العملة في التداول %	معدل النمو السنوي لعرض النقود %
2004	32117491	10148626	70.5	--
2005	26375175	11399125	79.9	12.32
2006	38806679	15460060	70.9	35.62
2007	39031232	21721167	65.5	40.50
2008	59403375	28189934	65.6	29.78
2009	65658000	37700030	58.4	32.32
2010	83823000	51743489	47.0	38.72
2011	96662767	62473929	45.0	20.74

2.02	48.0	63735871	105139576	2012
15.84	47.0	73830964	119127556	2013
(1.54)	50.0	72692448	83556226	2014
(10.00)	53.0	65435425	82813611	2015
8.10	59.0	70733027	73571003	2016
0.61	59.0	71162000	75490100	2017

المصدر:

- ***البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية.***
- ***وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2017.***

ثالثا: تأثير المتغيرات والصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني

يكاد يكون اقتصاد العراق احادي الريع نتيجة اعتماده شبه الكلي على ايرادات النفط الخام ، دون المساهمة الفاعلة للقطاعات الاخرى [60] فنتج عن ذلك اختناقات في جانب العرض وبالتالي ارتفاع الاستيرادات لتغطية الفجوة الحاصلة بين الطلب والعرض الكليين وجعل اقتصاده عرضة للصدمات والتقلبات الخارجية [61] وقد يعرقل ذلك تحقيق معدل مستهدف للتضخم .

رابعا: قلة المعلومات والبيانات

يمكن اعتبار توفر قاعدة للبيانات الشاملة بمثابة ركيزة مهمة لسياسة استهداف التضخم ، فمن اهم فوائد توفر هذه القاعدة انها تساعد على سهولة الوصول للمعلومات التي يمكن استخدامها كمدخلات في بناء النماذج القياسية التي من خلالها يمكن التنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية او في اختيار الادوات الملائمة لمعالجة حالات التضخم المحتملة ، وباعتقادنا ان الدول الاقل نموا وبضمنها العراق تتصف بقلة البيانات وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم مما يصعب عملية تصميم برنامج لاستهداف التضخم [62].

خامسا: قلة الاستقرار السياسي والامني

ان ضبابية الوضع السياسي القائم وصراعاته المستمرة من اجل كسب السلطة ومحاولة كسب الاطراف الخارجية والاستفادة من دعمها تهدد استقرار الاقتصاد العراقي، يضاف الى ذلك ان التحدي الامني لا زال قائماً مع استمرار الهجمات الارهابية التي وان خفّت حدتها من الناحية الكمية لكنها لا زالت مستمرة [63]، مما ينتج عدم استقرار الاقتصاد الكلي، أضف اليه عدم مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي سيؤدي ذلك حتماً الى ارتفاع الاسعار الذي سيحد من فاعلية سياسة استهداف التضخم.

سادساً: قلة كفاءة المؤسسات الضريبية

ان تقليص المعدلات التضخمية يتطلب الضغط على الطلب الكلي بواسطة تخفيض الانفاق الحكومي او رفع الضرائب او الاثنان معا، والهدف من زيادة الضرائب هو لامتصاص القدرة الشرائية المتزايدة، فمثلا زيادة ضريبة الدخل قد تؤدي الى تقليص الانفاق ،وضرائب الاستهلاك يمكن ان تخفض حجم الطلب الكلي [64] ،ونجاح ذلك يعتمد على الكفاءة في فرض الضريبة وقوانينها، ومن خلال جدول (4) يتبين لنا مدى انخفاض نسب الضرائب الى مجموع الايرادات للمدة التي تلت عام 2003 ، ويمكن ان يعود السبب الى عجز جهاز الضريبة عن توفير الدقة في اعداد المكلفين بدفع الضرائب ، اذ لاتزال العديد من الاوعية الضريبية خارج نطاق الفرض والحسابات الضريبية [65]

تجدر الاشارة الى ان السياسة المالية في العراق كان توجهها بعد 2003 ووفقا لمعطيات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي الى تخفيض الدعم الحكومي والذي بدأ منذ عام 2006 من خلال رفع الدعم عن اسعار المشتقات النفطية وتخفيض تخصيصات برنامج دعم البطاقة التموينية بنسبة 25% [66].

المطلب السادس:انعكاس اجراءات مكافحةالتضخم على نموالناتج ومستوى التشغيل

ذكرنا آنفاً ان الحكومة لجأت الى استخدام الاسلوب البديل للتمويل بالعجز وهو التمويل بالدين ، والاداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي اصدار السندات وبيعها الى المصارف وسوق الاوراق المالية لتوفير التمويل ، ومن مزايا هذه السياسة انها لا تؤدي الى الزيادة في معدلات نمو عرض النقد ، الا ان الاقتراض باستخدام اسلوب المزاد يؤدي الى رفع نسب الفوائد في القطاع المصرفي ، كما ان اللجوء بشكل متزايد الى التمويل بالدين قد تسبب بالضغط على الاستثمار المحلي وهو ما يعرف – بالإزاحة خارجاً– كما نتج عنه ارتفاع اسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض ومن ثم عزوف قطاع الاعمال عن الاقتراض ، فدخول الحكومة كمنافس على الموارد المالية المتاحة قد رفع الطلب على القروض وبالتالي ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية ، الامر الذي سيؤدي الى هبوط الطلب على سلع تتطلب اقتراضاً من المصارف كالسيارات والعقارات ، كما سترتفع تكلفة الفرص البديلة للمشاريع الاستثمارية مما يجبر المستثمرين على تأجيل الانفاق على تلك المشاريع بمعنى آخر انخفاض الانفاق الاستثماري الخاص [67] ، اضف الى ذلك الاجراءات المضادة للتضخم جميعها ضمن اطار تخفيض الانفاق ، والمخطط الاتي يمكن ان يوضح انعكاس اجراءات تخفيض التضخم على الاستثمار وبالتالي انخفاض نمو الناتج ومستوى التشغيل .

مخطط انعكاس اجراءات تخفيض التضخم على نمو الناتج ومستوى التشغيل

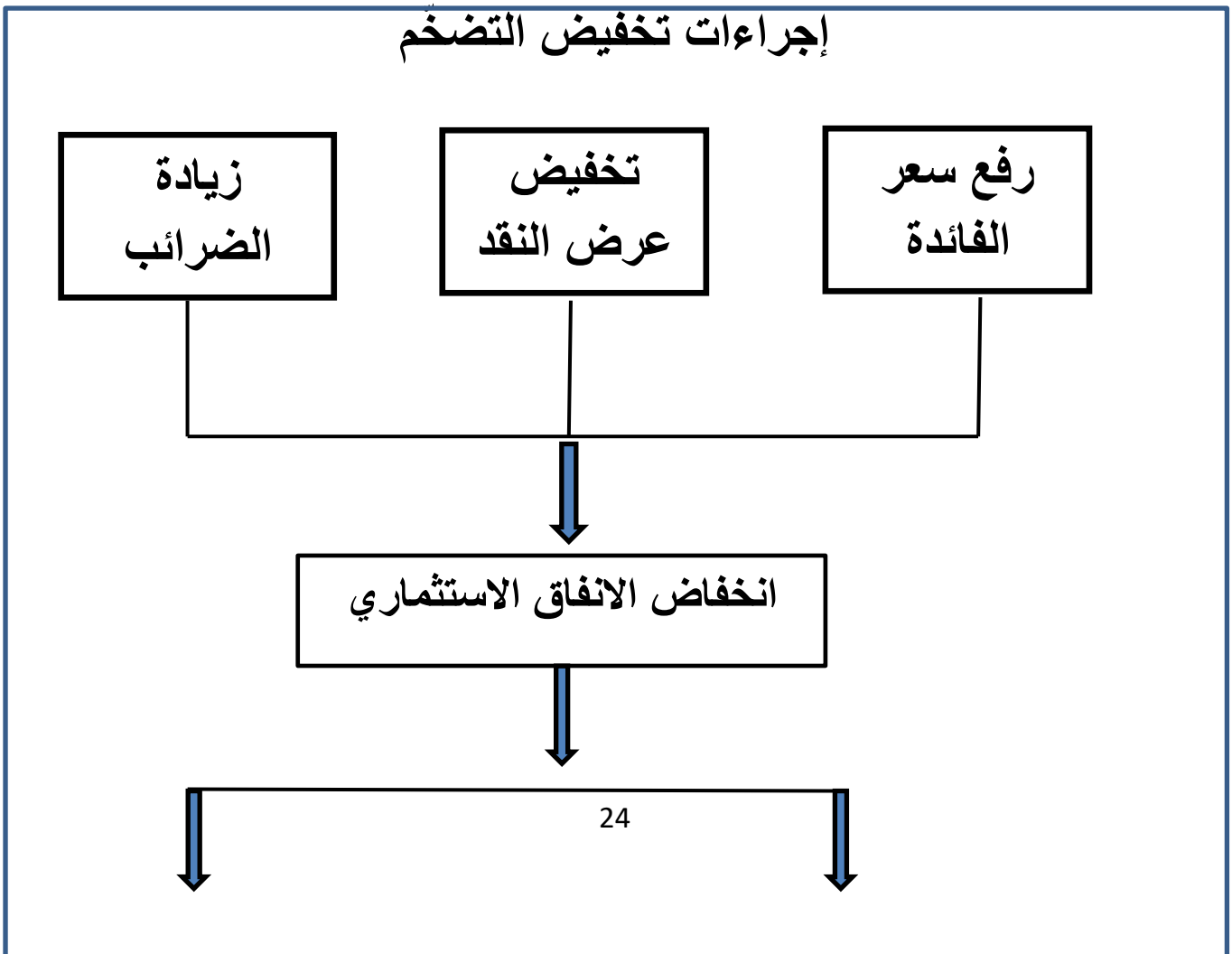

انخفاض نمو الناتج	انخفاض مستوى التشغيل

المصدر: من عمل الباحثة

لابد لنا أن نشير الى أن البنك المركزي عمد – كإجراء لتخفيض التضخم – الى رفع سعر الفائدة من 6% الى 12% ثم الى 16% واستقر عند 20% سنة 2007 وكان الهدف من ذلك جذب الادخار وتقليل السيولة [68] ، وبالتالي تقليص الفجوة بين الادخار والانفاق ، ولكن عدم التناسق بين السياسات الاقتصادية وانفصالها عن الحاجات الموضوعية للاقتصاد العراقي حال دون ذلك –التقليص–،فمثلا وبحجة الاصلاح الاقتصادي تم انتهاج سياسة تقليل الدعم الحكومي كما مرّ ذكره سابقاً التي ادّت الى زيادة تكاليف الانتاج [69] ، ومن جهة اخرى تزايدالانفاق الحكومي الذي لم ينعكس ايجابياً على حياة المواطنين بسبب تفشي حالات الفساد الاقتصادي حيث يتم تنفيذ المشاريع بأعلى التكاليف وبأسوء المواصفات، ومما لا شك فيه ان ذلك يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بدون اضافة حقيقية في تقديم الخدمات للمجتمع او اعادة اعمار البنى التحتية بما يشجع قيام الاستثمارات وتزايدها في البلد[70]، اضافة الى ذلك ان الجزء الكبير من الانفاق الحكومي كان موجهاً نحو زيادة رواتب الموظفين وزيادة اعدادهم على اثر اقرار العديد من القوانين كقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم(22) لسنة 2008، فضلاً عن اتساع مؤسسات الحكومة نتيجة استحداث الكثير من الوزارات والهيئات المستقلة ، وبذلك اصبحت الرواتب والاجور تشكل 65% من اجمالي الانفاق العام وهذا يشكل رافداً رئيسياً للطلب الكلي دون ان تكون له آثاراً تذكر في دالة العرض نظراً لتشوه بنية الناتج وطبيعة عناصر الانتاج ، فموارد الاقتصاد عاجزة عن الدخول في العملية الانتاجية بمجرد زيادة الطلب الكلي نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي وتخلفه [71] ، ويمكن ان يتضح ذلك من خلال الجدول (6) الذي يبيّن الاهمية النسبية ومعدلات النمو للانشطة غير النفطية فعلاوة على ضعف وقلة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي التي لم تتجاوز (4.53%) للقطاع الزراعي سنة 2011 والصناعي (2.12%) سنة 2009 وهي اعلى نسبة له ضمن مدة البحث، فإن القطاعين المذكورين كان معدل نموهما ذو نسب متواضعة جداً بل تعدى ذلك ليسجل معدلات سالبة لعدة سنوات ضمن سنوات البحث.

ان ضعف الانتاج اللانفطي وتدهور معدلات نموه كان من اهم الاسباب التي ادت الى ارتفاع معدلات البطالة (انخفاض مستوى التشغيل)، فالجدول (7) يوضّح لنا مدى ارتفاع معدل البطالة والذي يكون نتيجة طبيعية لتدهور

معدلات النمو للقطاعات الانتاجية، رغم انه انخفض عما كان عليه سنة 2003التي سجّلت (28.10 %) الا انه لا زال مرتفعاً، فقد بلغ سنة 2017 (13.8 %).

مما تقدم نلاحظ ان البنك المركزي مارس الدور المحدد له بالقانون الذي مرّ ذكره سابقاً فيما يتعلق بتحقيق هدف الاستقرار السعري لكنه غفل دوره في تحقيق وتعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في العراق، اضافة الى عدم تكامل سياسة البنك مع بقية السياسات خاصة المالية ذات التوجهات التوسعية نتيجة ازدياد الانفاق الحكومي الاستهلاكي، يلازمه سياسة البنك الانكماشية، وذلك حتماً سيؤدي الى تدهور النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل في البلد.

جدول(6)

) (مليون 100=2007الاهمية النسبية ومعدلات النمو السنوية للقطاعات اللانفطية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (2009-2018دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي 1	الناتج الزراعي 2	الناتج الصناعي 3	الاهمية النسبية % 1/2	الاهمية النسبية % 1/3	معدل نمو % 2	معدل نمو % 3
2009	124702847.9	4898773.2	2637792.9	3.93	2.12	-	-
2010	132687028.6	5560828.4	2805041.0	4.19	2.11	13.52	6.34
2011	142700217.0	6465656.3	2870485.9	4.53	2.01	16.27	2.33
2012	162587533.1	6019561.4	2930766.1	3.70	1.80	(6.90)	2.1
2013	174990175.0	7459173.9	2653458.2	4.26	1.52	23.92	(9.46)
2014	175335399.6	7309016.0	2064945.8	4.17	1.18	(2.01)	(22.18)
2015	182051372.6	4613210.7	1723531.5	2.53	0.95	(36.88)	(16.53)
2016	199476600.2	4598970.6	1659354.8	2.31	0.83	(0.31)	(3.72)
2017	205130066.9	3716449.3	1926417.4	1.80	0.93	(19.19)	16.10
2018	254870184.6	4039711.5	1957710.0	1.97	0.96	8.70	1.62

المصدر:

- *وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، المجموعة الاحصائية السنوية، 2007.*
- *وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية والاولية السنوية للناتج المحلي، ( ) معدل نمو سالب.*

جدول (7)

نسب البطالة في العراق للسنوات (2003-2017)

السنة	معدل البطالة %
2003	28.10
2004	26.80
2005	17.97
2006	17.50
2007	11.70
2008	15.34
2011	18.00
2012	11.92
2014	10.59
2016	10.82
2017	13.80

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2017.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015-2018)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- من اهم شروط نجاح سياسة مكافحة التضخم هو التكامل والتناسق بين سياسات الاقتصاد الكلي بحيث تكون سائرة باتجاه مشترك.

2- اتباع السياسة النقدية التقييدية قد ينجح في احتواء الضغوط التضخمية، لكنه قد يؤثر سلبياً على مجمل الفعاليات الاقتصادية.

3- قد لا تتمكن السياسة النقدية لوحدها من مكافحة التضخم خاصة في البلدان النامية بل لابد من تظافر السياسات الاقتصادية الاخرى للقيام بهذه المهمة كالسياسة المالية بشقيها الانفاقي والضريبي وسعر الصرف والدعم الحكومي وحتى صناديق الثروة السيادية.

4- ضرورة استقلالية البنك المركزي ليتمكن من وضع السياسة الملائمة لتخفيض التضخم بشرط خضوعه لمراقبة المجلس التشريعي والجمهور.

5- لابد من توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني لضمان نجاح سياسة مكافحة التضخم.

6- تختلف سياسة الانفاق في البلدان الرأسمالية عن النامية، فالبلدان المتقدمة هدفها الاستقرار وتقليص البطالة والتضخم، بينما في النامية تهدف الى بناء جهاز انتاجي متطور أي انها اقل فاعلية في مكافحة التضخم .

7- بالرغم من تعدد وتنوع استراتيجيات مكافحة التضخم، الا انها تهدف الى تحقيق هدف اساسي وهو تخفيض التضخم والحفاظ على استقرار معدلاته.

8- نتيجة اجراءات البنك المركزي العراقي اصبحت معدلات التضخم أكثر استقراراً وذلك لتمكن البنك المركزي من تحسين سعر صرف الدينار العراقي الذي يعد هدفاً وسيطاً يتم من خلاله الوصول الى استقرار الاسعار.

9- استخدام البنك المركزي سعر الفائدة كأداة اساسية يعمل من خلالها على استهداف التضخم فقد عمد البنك الى رفع اسعار الفائدة الامر الذي ادى الى الانخفاض النسبي للاقتراض وبالتالي انخفاض السيولة.

10- اعتماد البنك السياسة النقدية التقييدية كان من اهم الاسباب المساهمة في ركود الاقتصاد العراقي.

11- قرار البنك بالتوقف عن التمويل بالعجز وابداله بالتمويل بالدين ادى الى رفع اسعار الفائدة الذي ساهم من جهة بتخفيض التضخم ومن جهة اخرى الى هبوط مستوى الاستثمار.

12- تخفيض الدعم عن بعض السلع، لم يكن يصب في مصلحة سياسة مكافحة التضخم بل انها ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم.

13- ان الاجراءات الضريبية لا تتناسق مع سياسة استهداف التضخم لأنها كانت اجراءات توسعية.

14- ان مكافحة التضخم في العراق واجهت العديد من التحديات اهمها السياسات الاقتصادية والوضع السياسي والامني.

15- تدابير مكافحة التضخم بشكل عام تؤدي الى انخفاض الاستثمار الذي ينجم عنه انخفاض نمو الناتج ومستوى التشغيل خاصة وان البنك المركزي العراقي صب اهتمامه على مواجهة التضخم والمحافظة على استقرار معدلاته دون ان يرسم سياسة تحافظ على استقرار الاقتصاد ككل، فنتج عن ذلك ركود الجهاز الانتاجي وارتفاع معدلات التضخم.

ثانياً: التوصيات

1-تكوين رؤية واقعية تحول الاقتصاد من التشوه الى آفاق تنموية حقيقية ملموسة.

2-تحقيق التكامل بين سياسات الاقتصاد للوصول الى استقرار اقتصادي شامل.

3-يجب توفر معالجات جذرية للتضخم تبدأ من وضع الحلول للقطاعات اللانفطية، وعدم اللجوء فقط الى المعالجات النقدية البحتة والتي من نتائجها الركود ووجود اختناقات كبيرة في جانب العرض وعجز الاقتصاد عن مواجهة الصدمات الخارجية.

4-ان السعي لتنويع مصادر الايرادات يتطلب اجراءات اصلاحية جدية في البنية الاقتصادية على مستوى العرض الكلي بما يضمن تعزيز نمو القطاعات الحقيقية خاصة الزراعية والصناعية.

5-تطوير الاسواق النقدية والمالية لتمكين ادوات السياسة النقدية من العمل والتعديل في معدلات التضخم.

الهوامش:

1- انزو كروتشي ومحسن س. خان ، الانظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ،مجلد 637 ، سبتمبر ، 2000.

2- د. احمد ابريهيعلي ، التضخم والسياسة النقدية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، Iraqi Economists.net

3- د. صفاء عبدالجبار الموسوي ، آخرون ، قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في اسواق مختارة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد العاشر ، المجلد الثالث ، 2014 ، ص 31.

4- انظر :

شوقي جباري ، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الاشارة الى تجربة (البرازيل، تشيلي ، تركيا) ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، عدد 6 ، 2014 ، ص 76.

*** تعتبر سياسة ادارة الطلب عن حزمة تدابير مالية ونقدية يمكنها الحد من الطلب الاجمالي لتخفيض معدل التضخم .**

انظر .. فالكوم نايت و محسن خان ، برامج التكييف التي يدعمها الصندوق هل تعوق النمو ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد 23 ، عدد 1 ، مارس ، 1986 ، ص 31.

5- مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1999 ، ص ص 425-426 .

6- المصدر نفسه ، ص 426.

7- رمزي زكي ، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة مساهمة نحو فهم افضل ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 1984 ، ص 54 .

8- مايكل ابدجمان، مصدر سابق ،ص 427.

9- عفيفة بجاي شوكت ، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ,اطروحة دكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية , الجامعة المستنصرية , كلية الادارة والاقتصاد , 2007, ص 74 .

10- المصدر نفسه ، ص 75

**ظهرت اول اشارة لنظرية التوقعات العقلانية في عام 1961 في بحث بعنوان (التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر) للاقتصادي (Muth) وبرزت بوضوح في الادبيات بعد تبنيها من قبل من الاقتصاديين امثال لوكاسRobert Lucas و وولاس Neil Wallaceوآخرين .

11- د. فلاح حسن ثويني ، التوقعات العقلانية بين القبول والرفض ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 47 ، الجامعة المستنصرية ، 2003 ، ص 39 .

12- د. مناضل عباس حسين ، التوقعات العقلانية وبعض تطبيقاتها في الاقتصاد الكلي ، ص 92 ، pdf في شبكة الانترنت.

13- د. فلاح حسن ثويني ، مصدر سابق ، ص 40.

14- رمزي زكي ، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، القاهرة دار المستقبل العربي ، 1996 ، ص ص 59 – 60.

15- لمزيد من التفاصيل انظر :

B. Schiller , The Economy Today , 4th edition , Random house Inc., New York , 1989 , p: 356.

16- عدنان فرحان الجوراني ، الاطار النظري لسياسات جانب العرض – الحوار المتمدن . www.m.ahewar0org

17- د. عباس كاظم الدعمي ، المحاضرة الثالثة عن السياسة النقدية

Business . uokerbala.edu.iq

عن

Robert.D. Atkinson , Supply – Side Follies Economics Falters , and Innovation Economics Little field , 2006 , P:5.

18- مريم طارق محمد وآخرون ، دور السياستين النقدية والمالية في استهداف التضخم في مصر : مقارنة لتجارب بعض الدول ، دراسة صادرة عن المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، يونيو ، 2017 ، من شبكة الانترنت

https://democratica c.de

19- انظر في ذلك ...

د. اسامة بشير الدباغ و د. أثيل عبدالجبار الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج ، عمان ، 2003 ، ص ص 331-341 .

20- انظر ..

William A. Allen , Implementing Monetary policy Issued by the Centre for central Banking studies , Bank of England , London , July , 2004 , p. 6.

21- انظر في ذلك ..

- د. صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2012 ، ص ص 155- 156 .
- بن البار ،امحمد ، اثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986 – 2014) ، دراسة تحليلية قياسية ، اطروحة دكتوراه مقدمة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بو ضياف المسلة ، 2016 – 2017 ، ص ص 80 – 83 .

22- انظر ...

- د. صادق راشد الشمري ،نفس المصدر السابق ، ص 156 .
- بن البار ،امحمد ، نفس المصر السابق ، ص 83 .

23- وديع خلف الله ، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم – دراسة حالة الجزائر 1990 – 2015 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، 2016 – 2017 ، ص 45 .

24- اسامة بشير الدباغ واثيل عبدالجبار ، مصدر سابق ، ص 149 .

25- انظر ..

د. حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970 – 2009) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (25) ، السنة 8 ، جامعة الكوفة ، 2012، ص 192 .

26- وديع خلف الله ، نفس المصدر السابق ، ص 47.

*** ان نجاح سياسة تثبيت سعر الصرف مرهون بدى الاتساق بينها وبين السياسات الاقتصادية الاخرى ، وعدم حصول ذلك قد يؤدي الى ازمات صرف كالازمة الروسية 1998 والازمة البرازيلية 1999 الناتجة عن هجمات مضاربة خارجية وداخلية ادت الى تخفيض العملة وانهيارها .

انظر في ذلك ..

د. بلقاسم العباس ، سياسات اسعار الصرف ، دراسة ضمن سلسلة قضايا التنمية في الاقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث والعشرون ، تشرين الثاني ، 2003 – السنة الثانية ، بدون صفحة ، www.arab-api.org

27- انظر ...

د. عبدالحسين جليل الغالبي و سوسن كريم الجبوري ، اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، عدد 10 ، مجلد 2 ، 2008 ، ص ص 13-15.

28- طارق اسماعيل ، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية ، دراسات اقتصادية (44)، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ،2018 ، ص ص 14-15.

29- د. فلاح حسن ثويني و د. خالد شامي ناشور ، صناديق الثروة السيادية ودورها التنموي ، بيت الحكمة ، بغداد 2018 ، ص 14.

30- للمزيد انظر ..

حاتم امير مهران ، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي ، معهد التخطيط العربي ، بدون سنة ، ص ص 28 – 29 ، من الموقع www.arab-api.org

31- د. احمد خليل الحسيني و علاء سعدون هاتف ، تقييم تجربة استهداف التضخم في العراق (دراسة قياسية للمدة 2000-2015) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، العدد 2 ، مجلد 10 ، 2018، ص 185.

32- فلة شايب عينو ، مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للاسعار- تجارب دولية مختارة – ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، الجمهورية الجزائرية ، 2014 – 2015 ، ص 40 .

33- انظر ..

المصدر نفسه ، ص ص 42 – 43.

34- انظر..

- د. احمد خليلي الحسني ، نفس المصدر السابق ، ص 186.
- شوقي جباري ، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة ام البواقي ، عدد 6 ، 2014 ، ص 79.

35- سيماء محسن علاوي ، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996 – 2011) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الثامن والاربعون ، 2016 ، ص ص 434 – 435 .

36- المصدر نفسه ، ص 434.

37- انظر..

د. صفاء عبدالجبار الموسوي و آخرون ، مصدر سابق ، ص 35.

38- انظر في ذلك..

39- المصدر نفسه ص 35.

40- فلة شايب عينو ، مصدر سابق ، ص ص 60-62.

41- انظر ..

42- شوقي جباري وحمزة العوادي ، سياسة استهداف التضخم كاطار لادارة السياسة النقدية مع الاشارة الى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا ، رؤى استراتيجية ، اكتوبر ، 2014 ، ص ص 94 – 95 . wwwecssr.ae

43- د. رجاء عزيز بندر ، استهداف التضخم : دراسة التجارب لبلدان نامية في السياسة النقدية ،دراسة مقدمة للبنك المركزي العراقي ، بدون سنة ، ص 19

44- https://cbi.iq

45- د. صفاء عبدالجبار الموسوي وآخرون ، نفس المصدر السابق ، ص 37.

46- جواد كاظم البكري و بشار سعدي عبد اسود، العلاقة التبادلية بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) باستخدام سببية جرانجر، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، العدد 4، مجلد 9، جامعة بابل، 2017، ص 144.

47- د. رحيم حسوني زيارة و مرتضى هادي جندي، تقلبات اسعار النفط الخام العالمية واثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، دراسة قياسية للمدة 1988-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 105، المجلد 24، جامعة بغداد، 2018، ص 435.

48- المصدر نفسه، ص 435.

49- د. احمد خليل الحسيني، مصدر سابق، ص 190.

50- انظر ...

د. محمود محمد داغر و احسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 78، المجلد 20، جامعة بغداد، 2014، ص 221.

احمد كريم باجي، تأثير التغيرات في مصادر واستخدامات اموال البنك المركزي العراقي في تحقيق اهدافه للمدة 2004-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2014، ص ص 64 – 65.

51- سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة 2000-2008، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد 2، المجلد 1، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، 2009، ص 78.

52- احمد حسين بتال وآخرون، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 7، المجلد 4، جامعة الانبار، 2011، ص 49.

53- لمزيد من التفاصيل انظر...

- همسة قصي عبد اللطيف و عمر عدنان خماس، اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،2017، ص ص 327-328.

54- انظر...

- د. عبد الجبار محمود العبيدي و عامر سامي منير، اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 85، المجلد 21، جامعة بغداد، 2015، ص ص 267-275.

55- د. سمير سهام داود و مقداد غضبان لطيف، هيمنة النفط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2014، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 100، المجلد 23، جامعة بغداد، 2017، ص 357.

56- علاء حسين مؤنس، تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (1990-2010)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية -جامعة بغداد، 2015، ص 107.

57- عبد الستار حمد انجاد، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل إنموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 10، المجلد 3، جامعة كركوك، 2014، ص 127.

58- انظر ...

- نعيم صباح جراح، البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014، ص 100.

59- انظر ..

- د. بشيشي وليد، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد الحادي والاربعين (2)، جامعة القدس المفتوحة، كانون الثاني 2017، ص 111.
- د. احمد خليل الحسيني، مصدر سابق، ص 190.

60- د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق-بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بغداد، 2012، ص 19، من شبكة الانترنت (arab.ieppedia.com)

61- باسم عبدالهادي حسن، السياسة النقدية في العراق اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة، ص17 (www.iier.org/i/files/docs/12.pdf)

62- د. محمود محمد داغر و احسان جبر عاشور، مصدر سابق، ص 221.

63- د. محمود محمد داغر، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الأول، المجلد الأول، البنك المركزي العراقي، 2017، ص 22.

64- رزاق ذياب شعيث الناشي، تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2010، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 8، المجلد 4، جامعة المثنى، 2014، ص136.

65- عباس ناصر سعدون و علي غانم شاكر ، دور الضرائب في دعم التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (28) الجزء الاول ، جامعة واسط ، كانون الاول ، 2017، ص 387.

66- انظر ...

- ديبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، 2015/2014، ص 211.
- فلة شايب عينو، مصدر سابق، ص 52.

67- وسام حسين علي العيثاوي، التحديث ولاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2018، ص 144.

68- وديع خلف الله، مصدر سابق، ص 46-47.

69- سيماء محسن علاوي، مصدر سابق، ص 441.

70- د. عبد الجبار محمود العبيدي و عامر سامي منير، مصدر سابق، ص 267.

71- انظر..

- همسة قصي عبد اللطيف و عمر عدنان خماس، مصدر سابق ص ص 16-17.

72- باسم عبد الهادي حسن، مصدر سابق، ص 9.

73- انظر في ذلك..

- د. عبدالجبار محمود العبيدي و عامر سامي منير، مصدر سابق، ص ص267-277.

74- د. اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى اين؟، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف، 2011، ص 396.

75- سمير داود سهام و مقداد غضبان لطيف ، مصدر سابق ، ص 361.